



الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

البيان التقييمي حول الانتخابات التكميلية في الكويت

الكويت – 18 آذار/مارس 2019

مقدمة

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي شبكة إقليمية تضم مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية وتهدف إلى تطوير الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان من خلال الاصلاح الانتخابي وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقد انضوت هذه المنظمات من 13 دولة عربية هي: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وساهمت منذ تأسيسها عام 2009 في تقييم العمليات الانتخابية في كل من لبنان، الأردن، السودان، تونس، المغرب، العراق، مصر، الكويت وغيرها ونشرت تقاريراً تقييمية حولها متضمنة الاقتراحات والتوصيات لاصلاح العملية الانتخابية .

تتوجه الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات بالشكر للشعب الكويتي على الإستضافة الطيبة وبشكل خاص شريكها الوطني في الكويت "جمعية الشفافية الكويتية" على الدعوة لمراقبة الإنتخابات التكميلية وكافة التسهيلات والجهود التي بذلتها من أجل إنجاح هذه البعثة. والشكر موصول لكافة الأطراف والقوى التي استقبلتنا للوقوف عند رأيها من العملية الديمقراطية في الكويت.

التقت البعثة خلال تواجدها في الكويت بكل من إدارة الانتخابات، والمجلس الأعلى للقضاء، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والأمانة العامة لمجلس الأمة، وكذلك عدد من المرشحين والمرشحات، كما راقبت البعثة يوم الإقتراع في الدائرتين الثانية والثالثة.

أولاً: المناخ السياسي العام

جرت الانتخابات التكميلية الكويتية يوم 16 آذار/مارس 2019 بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018 والقاضي بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي تعطي الحق للنواب في المجلس بالفصل في إسقاط عضوية النائب. جاء الطعن الذي قدمه محامون كويتيون في هذه المادة بناء على تصويت مجلس الأمة باستمرار عضوية النائبين جمعان الحريش ووليد الطبطبائي، حيث أصبحت عضويتهم باطلة رسمياً بناء على هذا الحكم. وكان البرلمان الكويتي قد صوت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بعدم إسقاط العضوية عن النائبين الطبطبائي والحريش بعد صدور حكم محكمة التمييز في تموز/يوليو 2018 القاضي بحبسهما ثلاث سنوات.

أعلن مجلس الأمة الكويتي خلو المقعدين في 30 كانون الثاني/يناير 2019، ثم دعا وزير الداخلية في 4 شباط/فبراير لانتخابات تكميلية لملء شغور المقعدين في الدائرتين الثانية والثالثة وفق ما يمليه قانون الانتخابات المعمول به رقم 35 لسنة 1962.

جاءت هذه الانتخابات في ظل مناخ عربي، سياسي واقتصادي وأمني، متوتر جزاء التطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة منذ اندلاع التحركات الشعبية في العام 2011، وفي وقت تواجه فيه منطقة الخليج العربي التدايعات الإقليمية المحيطة بها والتي نتج عنها توترٌ في العلاقات السياسية وتحديات أمنية واقتصادية معقدة، وقد أدى ذلك إلى إتخاذ تدابير تضييق على الحريات العامة خصوصاً على الحقوق المدنية والسياسية في بعض البلدان.

وقد أكد عددٌ من الشخصيات التي التقى بها الوفد خلال زيارته الميدانية ولقاءاته طيلة الأسبوع المنصرم، على أن الظروف الإقليمية قد انعكست سلباً على الأوضاع في بعض البلدان ما أدى إلى الحد من حرية الرأي والتعبير وكذلك حرية التجمع، وإلى تقليص المساحة المتاحة في المجال السياسي العام، فانعكس بدوره على مستوى التصنيف الدولي لدولة الكويت، فلم تحرز أي تقدم في "مؤشر الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير"¹ على الرغم من عمق التجربة البرلمانية الكويتية التي بدأت في العام 1962. هذا الواقع يستوجب مراجعة أسبابه الفعلية وتصويب الممارسات لصالح تطوير العملية الديمقراطية وزيادة هامش الحريات العامة في البلاد.

¹ <https://infographics.economist.com/2018/DemocracyIndex>

وعلى الرغم مما تَمَرَّ به منطقة الخليج العربي من ظروف سياسية صعبة إلا أن العملية السياسية في الكويت ومن ضمنها الانتخابات لم تتوقف، مما يؤكد على قناعة القائمين على النظام السياسي الكويتي بأهمية المشاركة الشعبية واستمرارها. إن هذه القناعة السياسية الواضحة والرغبة بتطوير الحياة السياسية والعامية تؤكد على أهمية تطوير الحياة الحزبية في الكويت كإحدى العوامل التي تساهم في تعزيز المشاركة وتنظيم العلاقات السياسية بين مختلف الأطراف والتوجهات الناشطة وصيانة حرية التنظيم والتعبير استكمالاً لتحسين كفاءة المشهد السياسي واستقراره على المدى الطويل.

ثانياً: الإطار القانوني

حدد الدستور الكويتي في المادة 80 منه عدد أعضاء مجلس الأمة بـ 50 عضواً وذلك لولاية تستمر 4 سنوات، تاركاً للقانون تحديد آلية توزيعهم على الدوائر الانتخابية² والتي غالباً ما يتم تعديلها، فقد كانت عشرة دوائر ما بين عامي 1961 – 1976 وخمسة وعشرين دائرة بين عامي 1980 – 2006 وخمس دوائر منذ عام 2008 لغاية اليوم. إضافة إلى التغييرات التي طالت تقسيم الدوائر الانتخابية مراراً، تم تعديل نظام الانتخاب أكثر من مرة، فمن نظام الأصوات المتعددة 5 من أصل 10 مقاعد، إلى 2 من أصل 2، إلى 4 من أصل 10، إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول 1 من أصل 10 مقاعد.

تنص المادة 84 من الدستور الكويتي على أنه إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته، لأي سبب من الأسباب، ينتخب بدله عضو جديد خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو وتكون مدة العضو الجديد لنهاية عضوية سلفه. أما الدعوة للانتخابات فيجب أن تُجرى قبل شهر على الأقل من موعد إجراء الانتخابات وذلك بقرار من وزير الداخلية بحسب المادة 18 من قانون الانتخابات³.

أما بالنسبة للترشح فقد اشترط الدستور في المادة 82 منه أن يكون عضو مجلس الأمة كويتي الجنسية بصفة أصلية، ناخباً وله من العمر 30 سنة يوم الإقتراع، بالإضافة إلى إجادته القراءة والكتابة. في حين تكفل قانون الانتخابات بتحديد شروط الناخب في مادته الأولى بأن لكل كويتي بلغ من العمر 21 سنة يوم الإقتراع الحق في الانتخاب، والجدير ذكره بأن هذه المادة قد تم تعديلها بالقانون رقم 17 لسنة 2005 لتنال المرأة الكويتية حق الإقتراع والترشح، ويصبح هذا الحق عاماً وشاملاً لكل المواطنين الكويتيين رجالاً ونساءً⁴. في المقابل يتوجب على الناخب أن يكون اسمه/ مدرجاً في أحد جداول الانتخاب⁵، ويمنع هذا الحق عن القوات المسلحة والشرطة⁶.

وإثر إعلان مجلس الأمة الكويتي عن خلو مقعدي نائبين سابقين تم فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية في الدائرتين الثانية والثالثة في الفترة الممتدة من 7 إلى 16 فبراير 2019، وقد أسفرت عن ترشح 42 مرشحاً و5 مرشحات. تنافس على المقعد الشاغر في الدائرة الثانية 18 مرشحاً بينهم مرشحة واحدة، بينما شهدت الدائرة الثالثة تنافس 29 مرشحاً بينهم 4 مرشحات.

² المادة 81 من الدستور الكويتي

³ جرت الدعوة للانتخابات التكميلية يوم 4 فبراير 2019 بقرار وزاري رقم 94

⁴ تم إقرار الحقوق السياسية الكاملة للمرأة في الترشح والإقتراع بأغلبية 35 صوتاً ومعارضة 23 وإمتناع واحد

⁵ المادة 19 من القانون 35 لسنة 1962

⁶ المادة 3 من القانون 35 لسنة 1962

ثالثاً: ملاحظات عامة

1. لم تتم مراعاة التوزيع العادل للناخبين في تقسيم الدوائر حيث أن عدد الناخبين في الدائرة الثانية بلغ 62547 (يتوزعون على 30066 ناخب و32481 ناخبة) بينما بلغ عددهم في الدائرة الثالثة 96528 (يتوزعون على 44718 ناخب و51810 ناخبة) على الرغم من تساوي عدد المقاعد لكل دائرة (مقعد واحد) مما يعكس تفاوتاً في وزن الصوت الانتخابي لكل مواطن من الدائرتين وكذلك في الحجم التمثيلي للمقعد الواحد.
2. إن اعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحوّل يشكل تحدياً أمام مبدأ عدالة التمثيل ولا يشجع الناخبين/ات على المشاركة.
3. إن اعتماد سن 30 سنة للترشح و21 سنة للاقتراع يحرم فئة كبيرة من الشباب من حقهم في المشاركة في الشأن العام.
4. غياب سقف واضح للإنفاق الانتخابي والدعاية الانتخابية، مما يفتح المجال أمام المال الانتخابي ويؤثر على مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين.
5. لم ينص القانون على حق المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات، علماً أن الجهات المعنية سهلت حصول فرق المراقبة على التصاريح اللازمة لذلك.
6. مشاركة ضعيفة جداً للمرأة في الانتخابات التكميلية (5,55% من المرشحين في الدائرة الأولى و13,7% في الدائرة الثالثة) وهو ما يستوجب سن تشريعات أو إجراءات لضمان تمثيل المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.

رابعاً: مشاهدات يوم الإقتراع

1. تسجيل تأخير على مستوى الاستعدادات اللوجستية في بعض اللجان تمثلت في عدم الانتهاء من تعليق الجداول الانتخابية واللوحات الإرشادية.
2. تواجد خيم وأكشاك للمرشحين في أماكن ملاصقة تماماً للمراكز الانتخابية (اللجان) تضم عدداً كبيراً من مناصريهم واستخدام الأطفال في الدعاية الانتخابية.
3. تواجد كثيف للقوى الأمنية في محيط وداخل مراكز الإقتراع.
4. حضور المراقبين/ات المحليين في معظم المراكز الانتخابية التي تمت زيارتها.
5. تفيد الناخبين بالنظام وبتعليمات الجهات المشرفة على عملية الإقتخاب.

6. تفاوت في مستوى تعاون رؤساء اللجان مع المراقبين والسماح لهم بالتواجد في لجان الإقتراع، وفي بعض الحالات تم رفض دخول المراقبين الى قاعة الاقتراع من بعض القضاة.
7. التزام رؤساء اللجان بمساعدة كبار السن ومن لا يجيدون القراءة والكتابة وكذلك الحرص على سرية الإقتراع.
8. جهوزية كافة المراكز التي زارها فريق الشبكة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بالإضافة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وصولهم ومساعدتهم من خلال توفير خدمات المرافقة والكراسي المتحركة من قبل الهلال الأحمر الكويتي.

خامساً: الخلاصة

بالرغم من الملاحظات الواردة أعلاه إلا أن الشبكة العربية تؤكد على سلامة العملية الانتخابية وتعتبر أن نتائج التصويت جاءت سليمة ونزيهة وتعكس إرادة وخيارات الناخبين المشاركين في الانتخابات.

كما تنوّه الشبكة العربية بالنموذج الكويتي في تنظيم العملية الانتخابية خصوصاً لناحية تأهيل مراكز الإقتراع من أجل ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن دون التعرض لضغوطات وتمكينهم من ممارسة حقهم في الانتخاب بحرية تامة.

سادساً: التوصيات

انطلاقاً من المبادئ والمعايير الدولية لحرية ونزاهة الانتخابات التي تتبناها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وانطلاقاً من الاستنتاجات التي توصلت اليها البعثة واللقاءات التي عقدتها مع الأطراف المعنية، نوصي بما يلي:

1. تنظيم العمل السياسي من خلال إقرار قانون للأحزاب انسجماً مع الحقوق المدنية والسياسية.
2. العمل على استحداث هيئة مستقلة ودائمة للانتخابات تتولّى تنظيم وإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها.
3. ضرورة وجود نص قانوني يضمن حق مشاركة المجتمع المدني المحلي والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية والانتخابات في عملية مراقبة الانتخابات حسب المعايير الدولية لحرية ونزاهة وشفافية الانتخابات.
4. إعادة النظر في النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن عدالة التمثيل والمساواة في وزن الصوت الانتخابي بين جميع المواطنين.

5. ضرورة سن تشريع لتحديد سقف أعلى للإنفاق الانتخابي وضبط تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، على أن يأخذ التشريع بالإعتبار عدد الناخبين المسجلين في الدائرة ووضع آليات للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية والصراف.
6. وضع معايير واضحة وتشريعات لضبط الإعلام الانتخابي، تتيح فرص التنافس المتكافئ بين جميع المرشحين.
7. تعزيز مشاركة الشباب في العملية الانتخابية من خلال خفض سن الإقتراع الى 18 سنة و سن الترشح الى 21 سنة.
8. العمل على تعزيز تمثيل المرأة في الإنتخابات تدريجياً عبر تشريع نظام التمييز الإيجابي "الكوتا" بما لا يقل عن نسبة 30% من المقاعد.

الكويت في 18 آذار/مارس 2019